

بسم الله الرحمن الرحيم



المعرض التعريفي للمؤتمر الإسلامي الإيراني

2016

الجنح الأول

المؤتمر الإسلامي الإرتري الأهداف والرؤية

التعريف

المؤتمر الإسلامي الإرثري تنظيم سياسي إرثري ، أسس ليرفد المسيرة الإصلاحية والجهادية التي قام بها أسلافه المخلصون من أبناء إرثريا ، فهو امتداد طبيعي لكل الأدوار والمقاومات والمجاهدات المشرفة التي خاضها الشعب الإرثري متمثلا في الرابطة الإسلامية الإرثرية ومن قبلها ومن بعدها .

شهد وحدة تنظيمية في 24 جمادى الآخر لعام 1432هـ الموافق 27 مايو لعام 2011م بين المؤتمر الإسلامي الإرثري برئاسة الدكتور حسن محمد سلمان والمجلس الإسلامي للدعوة والإصلاح في إرثريا برئاسة الشيخ إبراهيم سعيد مالك .

الرؤية

يطمح المؤتمر الإسلامي الإرثري أن يكون تنظيما مؤسسيا في بنائه الداخلي ، ومتميزا في دوره السياسي والاجتماعي وسط المجتمع الإرثري .

الرسالة

المؤتمر الإسلامي الإرثري تنظيم سياسي ذو مرجعية إسلامية يقوم بدور الهداية والإصلاح إلى الخير ، ويعمل على تلبية طموحات أعضائه ببناء تنظيم مؤسس ، وممارسة سياسية راشدة تراعي المبادئ والقيم الأخلاقية والثوابت الوطنية ، ويسعى لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والأمن والرفاهية للشعب الإرثري .

الشعار

الشعار المنطوق :

(دعوة ، عدل ، تنمية)

الشعار المرسوم :



العلم :



المبادئ والقيم

الدين ، الأعراف الكريمة ، الشورى ، العدل ، الحرية ، المساواة ،
الكرامة الإنسانية ، الحوار ، الاستقامة الإدارية ،
تكافؤ الفرص ، وحدة إرتريا أرضا وشعبا .

الأهداف

- 1 تأطير المواطنين الإرتريين في التنظيم .
- 2 ترسيخ قيم الدين والأخلاق الفاضلة وكريم الأعراف .
- 3 إقامة نظام حكم دستوري يقوم على الشورى والتعددية ويحقق العدل والأمن والحرية والتوازن السياسي .
- 4 تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الإرتري .
- 5 الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال ، وإشاعة روح التسامح والتعايش والوفاق تمتينا وتقوية للوحدة الوطنية .
- 6 تمكين الفرد والمجتمع وفئاته من ممارسة الواجبات العامة دون تعدي على حياته أو عرضه أو ماله أو عقله أو معتقداته .
- 7 إرساء علاقات تعارف وتعاون بين شعوب دول الجوار ودعم السلم الإقليمي والدولي .
- 8 التعاون والتكامل مع المحيط العربي والإفريقي والدولي بما يؤمن مصالح إرتريا .

الوظائف

ثالثا

يقوم المؤتمر بالوظيفة الاجتماعية ، بالسعي لتوفير مقومات الحياة والعيش الكريم للشعب الإرتري ، والعمل على التنمية التي تحقق له الرفاهية والازدهار .

ثانيا

يقوم المؤتمر بالوظيفة السياسية ، بالسعي في أمور الخلق بما يكونوا به أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد .

أولا

يقوم المؤتمر بوظيفة الدعوة والسعي لهداية الناس وإرشادهم إلى الحق والخير ، وتعليمهم أمور دينهم وفق منهج أهل السنة والجماعة.

المميزات

1 وضوح الفكرة والأهداف وسلامة المنهج المنطلق من الإسلام بشموليته ووسطيته

2 التماسك الداخلي والانسجام والتنوع العلمي والاجتماعي .

3 وجود موارد بشرية مؤهلة نسبيا ، مؤمنة بالعمل ، وتستطيع العمل في كل الظروف .

4 قيادة سياسية موثوق في كفاءتها العلمية والفكرية .

5 خطاب سياسي معتدل يتناسب وضرورات المرحلة .

6 علاقات ووشائج مع العديد من التنظيمات الإرترية ، وعدد من الكيانات والمؤسسات العالمية .

7 رصيد من الخبرة التراكمية في المجال الدعوي والتنظيمي والسياسي .

الوحدة



بعد حوار بين
تنظيمي المؤتمر
الإسلامي الإرتري،
والمجلس الإسلامي
للدعوة والإصلاح
في إرتريا ، تم
الاتفاق على تحقيق
الوحدة الاندماجية
بينهما ابتداء من 24
جمادى الآخر لعام
1432هـ يوافق 27
مايو لعام 2011م على
القضايا التالية :

- الاتفاق على الرؤية السياسية والنظام الأساسي .
- الاتفاق على الوحدة الاندماجية تحت مسمى (المؤتمر الاسلامي الارترى).
- الاتفاق على فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات ، يعقد في نهايتها المؤتمر العام.
- الاتفاق على دمج مجلسي شورى التنظيمين وتكوينه من (102) عضوا بعدد متساو .
- الاتفاق على التناوب في رئاسة مجلس الشورى ورئاسة المكتب التنفيذي كل سنة ونصف .
- الاتفاق على تكوين المكتب التنفيذي بعدد متساو من التنظيمين .

طرفا الوحدة

المجلس الإسلامي للدعوة والإصلاح في إرتريا

تنظيم دعوي سياسي
تأسس عام 1997م
برئاسة الشيخ :

إبراهيم سعيد مالك



كان له مجلس شوري يتألف من 51 عضوا.
وقيادة تنفيذية مكونة من 10 أعضاء.
وعضوية تنظيمية في الداخل والخارج.

المؤتمر الإسلامي الإرتري

تنظيم دعوي سياسي
تأسس عام 2006م عبر مؤتمر تنظيمي عام.
برئاسة الشيخ :

حسن محمد سلمان



كان له مجلس شوري يتألف من 51 عضوا.
وقيادة تنفيذية مكونة من 10 أعضاء.
وعضوية تنظيمية في الداخل والخارج.

المؤتمر العام



انعقد المؤتمر العام في 20 نوفمبر لعام 2014م، تحت شعار: (وحدة .. وعي .. مسئولية .. دعائم ممارستنا السياسية والتنظيمية) ، كان محطة تنظيمية هامة نقلت التنظيم من المرحلة الانتقالية للوحدة الاندماجية القائمة على المحاصصة إلى مرحلة جديدة أكثر توحدا وتقدما . وكان من نتائج المؤتمر على مستوى التنظيم :

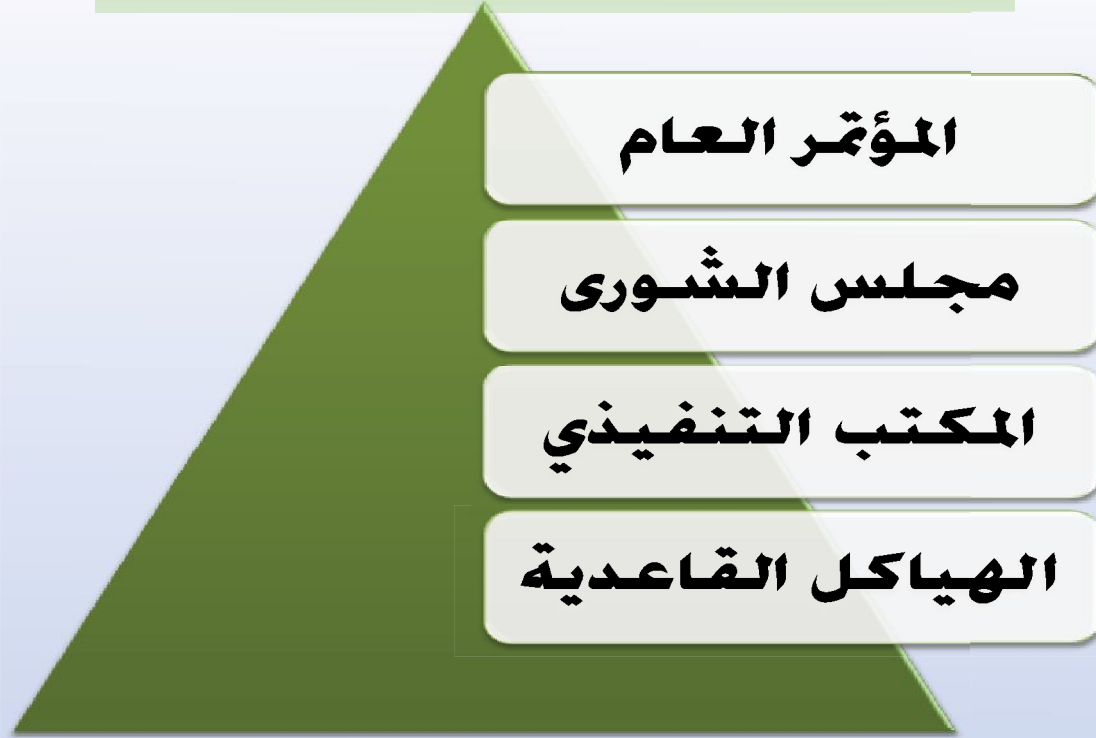
- مباركة نتائج الوحدة الاندماجية ، وجهود القيادة الشورية والتنفيذية في إدارة التنظيم وإرساء دعائم الوحدة وتحقيق الإنجازات .
- اختيار مجلس الشورى .
- اختيار الشيخ إبراهيم سعيد مالك رئيسا لمجلس الشورى .
- اختيار الشيخ عبد الله حامد رئيسا للتنظيم بالإجماع والتزكية .

العضوية

- 1 أن يكون إرتريا رجلا كان أو امرأة بلغ سن الـ 18 عام .
- 2 الايمان بمبادئ التنظيم وأهدافه والالتزام ببرنامجه ونظامه الأساسي ونظمه ولوائحه الداخلية .
- 3 ألا يكتسب عضوية تنظيم سياسي إرتري آخر .
- 4 أن يتقدم بطلب الالتحاق للتنظيم .

العضوية في المؤتمر مفتوحة لكل مواطن إرتري يرغب في اكتسابها وفق الشروط الآتية :

الهيكل التنظيمي



المؤتمرات التنظيمية



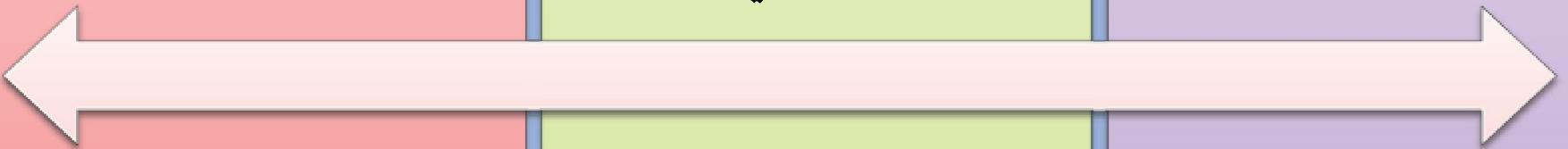
مؤتمر القطاعات
الفئوية



مؤتمر الوحدات
القاعدية



المؤتمر العام



أولا : المؤتمر العام :

يمثل المؤتمر العام أعلى سلطة تشريعية ومرجعية في التنظيم .
ينعقد بعد دورة أربع سنوات ، بمشاركة أعضاء مجلس الشورى وممثلي العضوية
التنظيمية والأجهزة الإدارية والكيانات الرديفة وأعضاء اللجنة التحضيرية
والعضوية الاعتبارية . يقوم المؤتمر العام بالاختصاصات التالية :

- مناقشة وإجازة التقرير الأدبي والمالي ، وتقييم وتقويم ومحاسبة أداء مجلس الشورى.
- إجازة النظام الأساسي وتعديله .
- إجازة الخطط الإستراتيجية وتحديد الوجهة والمسار والسياسات العامة للتنظيم .
- البت في المسائل المطروحة على المؤتمر واتخاذ القرارات والموجهات العامة الكفيلة بتحقيق أهداف التنظيم .
- انتخاب أعضاء المجلس للمرحلة القادمة .

ثانيا : مؤتمر الوحدات القاعدية :

ينعقد سنويا ، ويقيم أداؤها التنظيمي من خلال التقارير المقدمة ، ويختار إدارة الوحدة للمرحلة المقبلة .

أولا : مؤتمر القطاعات الفئوية :

ينعقد بشكل دوري حسب نظمها الخاصة ،
وتقيم أداؤها وتختار قياداتها الشورية والتنفيذية .

مجلس الشورى

هو الجهة التشريعية والرقابية في التنظيم ، وهو أعلى سلطة في التنظيم فيما بين انعقاد دورتي المؤتمر العام. يتكون المجلس من (51) عضواً ، (41) منتخبون من المؤتمر العام بالاقتراع السري المباشر ، و (10) أعضاء يختارهم المجلس المنتخب تكميلاً للعدد . يعقد المجلس دورته العادية مرة كل سنة . تكون للمجلس الاختصاصات والصلاحيات التالية :



1. رعاية المبادئ وتحقيقها .
2. اقتراح النظم والسياسات العليا الكفيلة بتحقيق الأهداف .
3. اختيار رئيس التنظيم .
4. المصادقة على ترشيحات رئيس التنظيم لأعضاء المكتب التنفيذي .
5. وضع الخطط والبرامج التي تنفذ ما بين اجتماعيه .
6. سحب الثقة من المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه .
7. ضبط السياسات المالية وإقرار الميزانيات العامة للأجهزة المختلفة .
8. المصادقة على اللوائح والنظم الداخلية والمنهج التربوي والتكويني للتنظيم .
9. إجازة وإقرار البرامج والهيكل الإداري والتنظيمية ومشاريع الاتفاقات والمعاهدات والتحالفات .
10. متابعة وتقييم أداء المكتب التنفيذي ومحاسبته في دورات المجلس .
11. التحقيق في القضايا المرفوعة إليه ، والنظر في طلبات الاعتراض على قرارات الفصل من التنظيم .
12. اختيار المراجع القانوني ومناقشة وإجازة تقريره السنوي .
13. الإعداد والتحضير والدعوة للمؤتمر العام أو الطارئ .
14. يتخذ مجلس الشورى لجاناً مختصة دائمة تساعد على القيام بمهامه كما يمكن للمجلس إنشاء لجان مؤقتة .
15. وضع لائحة خاصة به تنظم أعماله واجتماعاته .

1. رعاية المبادئ وتحقيقها .
2. اقتراح النظم والسياسات العليا الكفيلة بتحقيق الأهداف .
3. اختيار رئيس التنظيم .
4. المصادقة على ترشيحات رئيس التنظيم لأعضاء المكتب التنفيذي .
5. وضع الخطط والبرامج التي تنفذ ما بين اجتماعيه .
6. سحب الثقة من المكتب التنفيذي أو أحد أعضائه .
7. ضبط السياسات المالية وإقرار الميزانيات العامة للأجهزة المختلفة .
8. المصادقة على اللوائح والنظم الداخلية والمنهج التربوي والتكويني للتنظيم .
9. إجازة وإقرار البرامج والهيكل الإداري والتنظيمية ومشاريع الاتفاقات والمعاهدات والتحالفات .
10. متابعة وتقييم أداء المكتب التنفيذي ومحاسبته في دورات المجلس .
11. التحقيق في القضايا المرفوعة إليه ، والنظر في طلبات الاعتراض على قرارات الفصل من التنظيم .
12. اختيار المراجع القانوني ومناقشة وإجازة تقريره السنوي .
13. الإعداد والتحضير والدعوة للمؤتمر العام أو الطارئ .
14. يتخذ مجلس الشورى لجاناً مختصة دائمة تساعد على القيام بمهامه كما يمكن للمجلس إنشاء لجان مؤقتة .
15. وضع لائحة خاصة به تنظم أعماله واجتماعاته .

المكتب التنفيذي

- 1 تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى .
- 2 وضع الخطط والسياسات العملية وفق مقررات المجلس والإشراف عليها.
- 3 وضع برامج عمل سنوية وتنفيذها .
- 4 وضع الهياكل المنظمة للهيكل التنفيذي وعرضها على المجلس للمصادقة .
- 5 وضع مشروع الموازنة العامة ومتابعة تنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المجلس .
- 6 اتخاذ المواقف في المسائل السياسية العامة وإصدار البيانات المعبرة عن التنظيم وفق الرؤية المتفق عليها .
- 7 الإشراف والمتابعة على أنشطة التنظيم وتقييم أداء الأجهزة والإدارات .
- 8 إعداد الموازنة المالية والحسابات الختامية وتقديمها إلى المجلس لإجازتها .
- 9 القيام بإجراء حوارات واتصالات مع الأحزاب والتنظيمات الأخرى ، وتقديم مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى المجلس لإجازتها .
- 10 متابعة شئون الأجهزة الفرعية والقاعدية .
- 11 اقتراح إنشاء الأجهزة والمؤسسات الرديفة والإشراف عليها .
- 12 وضع لائحة داخلية تنظم أعماله واجتماعاته .

يختص بالسلطة التنفيذية في التنظيم .

يتكون المكتب التنفيذي من أعضاء يقترحهم الرئيس وبمصادقة المجلس .

وتتمثل اختصاصات ومهام المكتب التنفيذي في الآتي :

الميكل القاعدي

الوحدات التنظيمية

وهي إطار تنظيمي يمارس فيه أعضاء التنظيم واجباتهم وحقوقهم التنظيمية .

القطاعات

وهي دائرة إدارية تنظيمية تربط بين عدد من المناطق والوحدات التنظيمية في إطار جغرافي محدد .

البرنامج السياسي



إرتريا دولة مستقلة ذات سيادة ، موحدة لا تقبل التجزئة ، ووحدتها الوطنية ترسخها قيم التسامح والاعتدال والوسطية وكفالة الحقوق والحريات لجميع المواطنين، وحراستها مسؤولية الجميع ، وذلك مع مراعاة التطلعات المشروعة لكافة المكونات الشعبية ، دينيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا في إطار الوحدة.

والشعب الإرتري جزء من الأمتين العربية والإسلامية ، ويعتز بانتمائه للقارة الأفريقية، ويشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية .

والبرنامج السياسي للمؤتمر الإسلامي الإرتري
يمر بثلاثة مراحل هي على النحو التالي :

وهي المرحلة التي يوجه فيها التنظيم جهوده مع القوى السياسية والمدنية الإرترية للقيام بالآتي :

أولاً : مرحلة المقاومة والمدافعة :

- 1 النضال المستمر لإنهاء النظام السياسي الاستبدادي القائم حالياً .
- 2 تعرية وفضح النظام وممارساته الإجرامية .
- 3 استنهاض المجتمع الدولي والإقليمي ومنظماته لاتخاذ سياسات وإجراءات داعمة للتغيير ومناهضة للنظام وسياساته الظالمة .
- 4 مشاركة القوى السياسية والوطنية كافة والتعاون معها في معركة التغيير السياسي .
- 5 الاهتمام بمشكلة اللاجئين ومعاناتهم ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات لتحمل مسؤولياتهم تجاههم وحماية حقوقهم .
- 6 مكافحة جريمة الاتجار بالبشر التي يتعرض لها الهاربون ، والعمل على محاصرتها عبر المجتمع والمنظمات الدولية .

ثانيا : المرحلة الانتقالية :

وتبدأ هذه المرحلة بعد سقوط النظام ، وتمتد لعامين حسب تقدير المؤتمر الإسلامي الإرثري ، وفيها يتعاون المؤتمر الإسلامي مع كافة قوى التغيير لتأسيس مناخ سياسي ملائم يؤمن الاستقرار ويجنب البلاد حالات الانفلات الأمني ، ويمهد للانتقال السريع إلى المرحلة الدستورية بصورة آمنة ، وذلك من خلال المشروعات الآتية :

1

تشكيل حكومة كفاءات انتقالية بالتوافق مع القوى السياسية لإدارة الفترة الانتقالية. تعمل على استتباب الأمن والحفاظ على الدولة وحماية الحدود ، وتقوم بوظيفتها نحو المجتمع في تحقيق مطالبه وحاجاته وتقديم الخدمات الأساسية (الغذائية والصحية والتعليمية) .

2

عقد مؤتمر حوار ومصالحة وطنية لتحقيق السلم والتعايش المجتمعي وبناء اللحمة الوطنية ، وتحديد الملامح السياسية لدولة إرثريا والنظام السياسي البديل .

3

تكوين هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف تنظر في قضايا المظالم وضحايا النظام .

4

إطلاق سراح الدعاة وسجناء الرأي ، وتعويضهم ماديا وأديبا للأضرار التي لحقت بهم ، وتصفية مراكز الاعتقالات السياسية بشكل نهائي .

6

إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يحافظ على الوحدة الوطنية والسلام الأهلي والتوازن المجتمعي .

5

الالتزام بما تم مع النظام السابق من عقود واتفاقيات دولية ، إلى أن يتم مراجعتها من حكومة شرعية تمثل الشعب .

8

تشكيل لجنة محايدة ونزيهة تشرف على إجراء الاستفتاء على الدستور ، وتدير الانتخابات في الداخل والخارج لاختيار البرلمان الإرتري الجديد ، وفقا للدستور والقوانين والتشريعات المجازة قويا بشارف دولي

7

تشكيل هيئة وطنية من الكفاءات وكافة الطيف الوطني والسياسي الارتري تتولى صياغة مسودة دستور البلاد ، وإعداد القوانين المنظمة لوظائف الدولة وقانون الانتخاب وتنظيم العملية السياسية .

10

ضمان المشاركة السياسية الواعية ، وحرية التعبير ، وحق التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي ، بالحوار والوسائل السلمية والديمقراطية .

9

إتاحة المجال لكل المنظمات المدنية والأهلية للمساهمة في التعمير ، وبناء ثقافة السلام وتحفيز المواطنين للانخراط في الحياة العامة .

وهي المرحلة التي تلي المرحلة الانتقالية والمعنية بإنجاز التحول الوطني الديمقراطي ، وفيها يشارك المؤتمر الإسلامي في خدمة الوطن والشعب ، ويتنافس مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية بروح التعاون ، واحترام الخيار الشعبي ، والاعتراف بحقه في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي يحقق ويؤمن مصالحه ، وفي هذا السياق يقدم المؤتمر الإسلامي رؤيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لإصلاح الوضع في إرتريا وحل مشكلاته وتوفير الاستقرار وتحقيق النماء والتقدم ، وهي تتمثل في المحاور التالية :

ثالثا: المرحلة الدستورية:

(أ) المحاور السياسي :

يسعى المؤتمر الإسلامي الإرثري لبناء دولة إرتريّة حديثة تتمتع بالعدالة والحريّة والكرامة ، وتكفل الشراكة الحقيقية لجميع مكونات المجتمع الإرثري ، وذلك عبر الركائز التالية :

3

اعتماد الحوار والتفاهم في المصالح المشتركة أساساً في العلاقات الخارجية ، وتطوير قنوات الاتصال ، وبناء العلاقات الإيجابية ، وإزالة كافة أسباب التوتر مع دول الجوار والمحيط الإقليمي والدولي ، وتعزيز القواسم المشتركة وتقوية الروابط والأواصر الأخوية مع الشعوب المجاورة ، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي بما يخدم مصالح الأطراف المعنية.

2

الالتزام بالتعددية السياسية والفكرية ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لكل القوى والفئات ، وكفالة كافة الحقوق الدينية والسياسية والمدنية ، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية ، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة ، واحترام نتائجها.

1

بناء نظام سياسي يحقق الحكم الرشيد ، والتعددية السياسية وسيادة الدستور والقانون وبناء المؤسسات ، والوحدة الوطنية ، والمواطنة المتساوية ، والحكم اللامركزي ، ويضمن التوزيع العادل للموارد مع التمييز الإيجابي للمناطق الأكثر تضرراً ، ويكفل حقوق الإنسان الأساسية التي تشمل دينه وحرية وأمنه النفسي والاجتماعي .

6

فصل السلطات الثلاث : القضائية والتشريعية والتنفيذية ، وضمان استقلال القضاء ، وتطوير إجراءات التقاضي بما يحقق العدالة ، وضمان خضوع سلطات الدولة للقانون .

5

الارتقاء بمفهوم العمل والخدمة العامة ، وتحبيدها وعدم تسييسها . واعتماد الكفاءة والتوازن السياسي في التوظيف واختيار كبار الموظفين ، وانتهاج الشفافية في أجهزة الدولة ، ومحاربة الفساد السياسي والإداري والمالي .

4

اعتماد الاستفتاء الشعبي أسلوباً للبت في القضايا المصيرية التي تمس كيان المجتمع وسيادة الدولة ووحدتها .

7

الدعم والمساندة لكل القضايا العادلة للشعوب المناضلة من أجل الحصول على حقوقها واستقلالها .

(ب) المحور الاقتصادي :

إيماناً بالدور المحوري للاقتصاد في تحقيق الاستقلال السياسي والسلام الاجتماعي ، فإن المؤتمر الإسلامي الإرتري يتبنى برنامجاً يهدف لبناء اقتصاد قادر على النهوض بدولة إرتريا ، ويحقق الرفاه المعيشي للفرد والمجتمع ، ويتمثل البرنامج في النقاط التالية :

1

بناء اقتصاد إنتاجي يقوم باستغلال الثروات وتنميتها وحسن توزيعها على أساس العدالة الاجتماعية والإنسانية ، يؤمن الضروريات الحيوية والاحتياجات الأساسية ، ويخلق فرص العمل الواسعة، ويحقق زيادة في معدلات النمو.

2

تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة من خلال سياسة تنموية متوازنة ، تجمع بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإنسانية ، وتجعل الإنسان المحور الرئيسي في كل مشروع تنموي ، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأقل حظاً من مكتسبات التنمية.

3

تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستثمار ، والعمل على محاربة الغش والفساد والاستغلال والاحتكار .

4

احترام المملكتين الفردية والعامة والتوازن بينهما (اقتصاد السوق الاجتماعي) ، مع إعطاء الأولوية للخدمات العمومية الأساسية والبنيات التحتية .

5

محاربة الفقر والحد من البطالة ، وفتح المجال أمام الهيئات الخيرية ومؤسسات المجتمع الأهلي والدولي للإسهام في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية .

6

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتأمين مستلزمات نجاحه بتهيئة المناخ السياسي والقانوني ، واستغلال موقع إرتريا المميز لصالح الاستثمار.

7

تنمية وتنويع الإيرادات العامة ، وضبط وترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والسكن والتنمية البشرية) ، ووضع سياسة عادلة ومتوازنة للضرائب وتحصيلها وإعادة توزيعها لصالح الفئات الأدنى في المجتمع ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية.

8

الاهتمام بالقطاع الزراعي والحيواني لتأمين الأمن الغذائي للشعب (السلع الغذائية الاستراتيجية) ، وحماية الأرض الزراعية والرعي ، ومنع التعدي عليهما ، والاهتمام بصغار المزارعين ودعمهم بالمستلزمات الزراعية بأسعار تشجيعية ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الحيواني ، وحماية الثروة الحيوانية من الأمراض.

9

الاهتمام بقطاع النقل البري والبحري والجوي ، وقطاع الطاقة والمعادن ، وتقنية المعلومات ، والاهتمام بالقطاع الخاص كي يصبح أكثر قدرة على التطور الذاتي والمشاركة في عملية تطور الدولة والمجتمع عموماً.

10

العناية بالصناعة وتطويرها ، وتشجيع الصناعات الحرفية الصغيرة مع التركيز على الصناعة الغذائية وفق أولويات الاستهلاك الشعبي . وترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي ، والاعتماد على السلوك الادخاري والاستثماري .

11

تطوير الجهاز المصرفي ، وتحقيق الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي .

12

تطوير آليات الرقابة على المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك .

13

الاهتمام بالسياحة بتوفير مناخ سياحي آمن يضمن سلامة السياح ويراعي قيم المجتمع .

14

تنظيم العمالة الوطنية في الخارج وحماية حقوقهم وضمان سلامتهم .

(ج) المحور الاجتماعي :

يسعى المؤتمر الإسلامي إلى بناء مجتمع الفضيلة ، تتساوى فيه مختلف المكونات الاجتماعية الارترية ، من خلال السياسات التالية :

1

إصلاح المجتمع والارتقاء بقيمه الأخلاقية والروحية ، وتعميق قيم الفضيلة فيه ، وحماية وتنمية أعرافه وقيمته وتقاليده الحميدة ، وحماية الآداب العامة ، وتحصين المجتمع من كل مظاهر الانحراف والفساد عن طريق القانون والعمل التوعوي.

4

التعاون مع جميع قوى المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية لترسيخ قواعد المجتمع الأهلي ، والارتقاء به إلى النضج المدني .

5

العناية بالمعاقين وأرامل الشهداء وأبنائهم والأيتام عناية خاصة .

2

الحفاظ على كيان الأسرة ، وتعزيز مكانتها في المجتمع بتوفير كل أسباب الصحة والقوة والنماء والتكاثر ، وحمايتها من كافة المعوقات والمهددات ، وللرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق أحكام شرائعهم الدينية كل بحسب ديانتهم . وتهيئة الظروف الملائمة للطفل تنشئة ورعاية ، ومنع استغلاله في الأعمال والحروب .

6

تأمين الرعاية السكنية لكل أسرة ، مع الاهتمام أكثر بالمساكن الشعبية وبنائها بالأسعار التشجيعية ، وحماية حقوق الملكية وتحسين آليات تسجيل الأراضي والعقارات ، ونزعها للصالح العام مقابل تعويض مجزي .

3

توفير الاستقرار الأمني والمعيشي لكافة المواطنين ، وذلك بضمان الحقوق الاجتماعية لهم كحق العمل والتملك والتعليم والهجرة والعودة والصحة والسكن والحماية من البطالة والانتساب إلى النقابات المهنية ، مع تحقيق شروط العمل العادل من حيث الأجر العادل والسلامة المهنية والأمان الاجتماعي . وضمان الحد الأدنى من الأجور بما يحقق الحياة الكريمة للمواطنين ، وحماية المتقاعدين ، ونهاية الخدمة .

7

احترام حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية ، وحماية ودعم دور العبادة والارتقاء بدورها الاجتماعي .

10

دعم وتطوير برامج التثقيف والتوعية الصحية ، ونشر مفاهيم الصحة الوقائية.

11

النهوض بواقع المرأة الإرترية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

13

الاهتمام بالكتاب وإنشاء المكتبات الوطنية العامة ودور النشر والتوزيع ، وإعفاء المواد التي تدخل في صناعة الكتاب من الضرائب والرسوم الجمركية.

15

دعم الجهد الشعبي والمدني الناشط في مجالات التعليم والصحة والثقافة ، وإحياء ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية للمواطن.

16

العناية بالبيئة وحماية سلامتها واستدامتها ، وحماية المجتمع من أخطار التلوث ، وبناء مدافن صحية ، وحظر استخدام المبيدات الضارة ، وإدراج مادة حماية البيئة في المقررات التعليمية.

9

كفالة التعليم للجميع ، ودعم وحماية المؤسسات التعليمية، والاهتمام بالمعلمين إعداداً وتأهيلاً وتحسين أوضاعهم مادياً ومعنوياً . والالتزام بمجانية التعليم في كافة مراحله والزاميته دون المرحلة الثانوية، ومحو الأمية من خلال مشروع قومي تشارك فيه كافة قطاعات الدولة والمجتمع المدني.

12

إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوزيعها بشكل عادل ، ورفع مستوى خدمات رعاية الحوامل والولادة في المستشفيات والمراكز الصحية

14

دعم وتشجيع مختلف الأنشطة الفنية والأدبية الملتزمة بثوابت المجتمع ، وتوظيفها في نشر القيم الفاضلة ، والتأكيد على التعددية والتنوع الثقافي في إطار القيم الوطنية. والاهتمام بالكفاءات الثقافية والعلمية والإعلامية والصحفية وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لتطوير إنتاجهم وتعميق محتواه الوطني.

8

تشجيع البحث العلمي ودعمه وتوظيف نتائجه ، والاهتمام بالتعليم المهني والتطبيقي والتوسع فيه ، وتعزيز دور التعليم العالي وتطوير مؤسساته ورفع كفاءته وجودته وملاءمته مع احتياجات سوق العمل وربطه بخطط الدولة التنموية ، ودعم الحركة العلمية والثقافية بالاهتمام بالأبحاث العلمية وبالموهوبين والمتفوقين في جميع مجالات العلوم المادية والإنسانية.

13

الاهتمام بالنشاطات الشبابية والتوسع في مجالاتها ومضامينها ، وإشراكه أكثر في الشأن العام. والاهتمام والنهوض بالرياضة في كافة المجالات البدنية والتثقيفية والترفيهية ، ورعاية وتبني المتفوقين رياضياً ، ونشر مراكز الشباب والساحات الشعبية بهدف استيعاب الطاقات الشبابية وتوجيهها ، ودعم الأندية الشبابية الرياضية وإضفاء الصبغة الثقافية والمعرفية عليها.

(د) محور الأمن القومي :

من أجل الحفاظ على الكيان الإرتري وسيادته ونظامه السياسي ومصالحة الإستراتيجية يعمل المؤتمر الإسلامي الإرتري على تبني السياسات المتعلقة بالأمن القومي عبر المرتكزات والسياسات التالية :

1

العمل على احترام الأجهزة الأمنية وتخصصها ، وضبط وظيفتها ، في ضوء الدستور ، ومنع تدخلها في الشؤون السياسية وإخضاعها لإشراف الرقابة القضائية ، وحصر مهام الأمن الداخلي والنظام العام في يد الشرطة ؛ وترك مهمة حماية الأمن الوطني لقوات الأمن ؛ وحماية الحدود للقوات المسلحة .

2

تحديد صلاحيات ومسؤوليات الأجهزة الأمنية وضمان حياديتها واعتبار الجيش مؤسسة وطنية تتبع للقرار السياسي وترمز للوحدة الوطنية ، وضرورة تعزيز قدراته الدفاعية حفاظا على أمن الوطن واستقراره ووحدته .

3

حماية حريات الأفراد وخصوصياتهم في مساكنهم ، واجتماعاتهم ، واتصالاتهم ، ومنع التجسس عليهم ، أو انتهاك حرمتهم .

4

حصر السلاح بيد الدولة ، وإلغاء ظاهرة عسكرة المجتمع ، والمظاهر المسلحة للمدنيين .

6

دفاع المدني ضاء النيابة والسلكيين الدبلوماسي والقنصلي لصالح التنظيم الحزبي .

1

قومية أجهزة الدولة وحيادية الخدمة المدنية ، وبنائها على أسس وطنية ومهنية .

5

إعادة تنظيم الخدمة الوطنية وتقنينها بالقانون .

الختام :

المؤتمر الإسلامي يتخذ هذه الرؤية المنطلقة من قيم الحق والثوابت الوطنية المستصحية لنضال شعبنا وتضحياته ومعاناته وتطلعاته وآماله . وهذه الرؤية لا تمثل الحقيقة المطلقة وإنما هي اجتهد سياسي وفكري قابل للمناقشة والتصحيح والتقويم ، ونقدم هذا البرنامج للشعب الإرتري ومنظماته الحزبية والجماعية لحوار أوسع حول مضامينه المختلفة بروح من المسؤولية الوطنية ، والمؤتمر الإسلامي الإرتري على ثقة بقدرة الشعب الإرتري على تقييم أي عمل نضالي أو جهد سياسي ، ووعيه الذي يؤهله للاختيار المناسب لما يصلح الوطن .